الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/438
21 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

محفل الاستثمار العالمي – الجلسة الثالثة

"سوق ناشئة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر"

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠

١- تصدت الجلسة الثالثة لمحفل الاستثمار العالمي، التي أدارها السيد دان أوبراين من وحدة المعلومات في مجموعة الإيكونومست (Economist Intelligence Unit)، لمسألة أفريقيا بوصفها سوقاً ناشئة للاستثمار الأجنبي المباشر. وضم ممثلو القطاع الخاص راينر كوخ، مدير عام HP Africa ؛ وراضية خان، كبيرة الاقتصاديين المعنيين بأفريقيا في مصرف ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)؛ وف. جاياتيرتان، نائب رئيس أقدم والرئيس التنفيذي لأفريقيا في شركة 3i Infotech؛ وجيم غيزل، مدير الخدمات الاستشارية في شركة KPMG. وشارك من الحكومات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية الأشخاص التالية أسماؤهم: دبينغ هو، رئيس مجلس أعمال الصين – أفريقيا ونائب رئيس الاتحاد الصيني للصناعة والتجارة؛ وعمري عيسى، كبير الموظفين التنفيذيين في مرفق مناخ الاستثمار لأفريقيا (Investment Climate Facility for Africa)؛ ولويس كاسيكيندي، كبير الاقتصاديين في مصرف التنمية الأفريقي؛ وكارل سوفان، المدير المشارك لمبادرة الأمم المتحدة لمدن الألفية.

٢- وكان الاستنتاج العام الذي خلصت إليه الجلسة أن آفاق زيادة الاستثمار الأجنبي وتسارع النمو الاقتصادي في أفريقيا إيجابية بوجه عام، على الرغم من وجود مخاطر لا يستهان بها. وتشمل بواعث التفاؤل تزايد الاستثمار الآتي من اقتصادات ناشئة في الجنوب، والتحسن التدريجي في مناخات الاستثمار، والسياسات الموضوعة، والفرص السوقية. واعتُبرت أسعار السلع الأساسية المرتفعة سلاحاً ذا حدين، فهي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي ولكنها تدفع أسعار المواد الغذائية نحو الأعلى.

٣- إلا أن بعض أوجه القصور المستمرة لا تزال تحد من نمو أفريقيا. ومن بين العوائق الرئيسية المحددة برامج الإصلاح غير الكاملة على مستوى الاقتصاد الجزئي، وضعف الهياكل الأساسية، وعدم كفاية مهارات العمل. وفي الفترة الأخيرة، أدى اقتران تدني القدرة الإنتاجية وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي يهدد بتفاقم الفقر.

٤- واختزل أحد الخبراء المشاركين التوصيات المقدمة لتجاوز هذه العقبات التي تحد من النمو في ثلاثة مفاهيم: المؤسسات والهياكل الأساسية والتكامل. ويشمل مفهوم المؤسسات وضع سياسات قابلة للتنبؤ، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتعزيز الحماية القانونية، وتحسين حل المنازعات. وقد تركز الاستثمار الأجنبي في أفريقيا في القطاع الأولي، ومؤخراً في القطاع الثالثي، بينما ظل الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية متخلفاً. واعتُبر تحسين الهياكل الأساسية، وبخاصة في شكل الإمداد الثابت بالكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، عاملاً حاسماً لعلاج الوضع. كما اعتُبر التكامل الإقليمي، على النحو المتصور في جماعة شرق أفريقيا، عاملاً أساسياً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي بتوفير فرص سوقية أكبر.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، ما برح الشتات الأفريقي يُنظر إليه بوصفه مصدراً متنامياً للاستثمار والدراية العملية والروابط التجارية. وقد أدى النمو الثابت الذي شهدته أفريقيا مؤخراً إلى تهيئة فرص لقطاع الأعمال تسمح للمزيد من الأفارقة بالعودة وتخفف من بعض أشكال نزوح الأدمغة التي تعوق التنمية منذ أمد طويل.

٦- وبعد اجتذاب الاستثمار الأجنبي لا بد من إدماجه في الاقتصاد المحلي. ومن شأن كل من السياسات الحكومية وخطط الشركات الطويلة الأجل، التي يرى بعض الخبراء أنها تتخذ بصفة متزايدة طابعاً استراتيجياً أكثر منه انتهازياً، أن تعزز الروابط بين الشركات عبر الوطنية ومنظمي المشاريع على المستوى المحلي.

٧- ودخل الخبراء في نقاش حي مجيبين على أسئلة واسعة النطاق طرحها المشاركون ومدير الجلسة. وشملت النقاط المثارة الموقف الحذر لبعض أشكال الاستثمار الأجنبي، والتغييرات ذات الأولوية لمناخات الاستثمار، والدور الحاسم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفعالية المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتحديات الماثلة أمام البلدان غير الساحلية. ومن المرجح أن تؤدي حالة الشك التي ظهرت مؤخراً حيال الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الاحتكاك بين الشركات المضيفة وشركات المنشأ في الأجل القريب، على نحو يجعل الاستثمار أقل قابلية للتنبؤ. وأوصي بتعزيز إطار الاستثمار الدولي كحل طويل الأجل لتلك السمة في بيئة الاستثمار.

٨- وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، أوصى خبير آخر بإيلاء عناية خاصة لتدريب العاملين، وبخاصة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على نحو يساعد على تهيئة بيئة عمل سليمة للمؤسسات الدولية والمحلية على حد سواء. ومع تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يمكن أن تصبح أفريقيا أيضاً موقعاً بديلاً للتوريد بعد ارتفاع الأسعار في أماكن مثل الهند.

٩- وسُلط الضوء أيضاً على مسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات لما تستحقه من عناية خاصة. ومن شأن اهتمام الجمهور بهذه المسألة ووجود حس تجاري أن يجعلا منها عنصراً هاماً لتطوير قطاع الأعمال، وبخاصة في أفريقيا. وساق أحد ممثلي القطاع الخاص أمثلة عن السياسات والممارسات المتبعة في شركته من أجل تدريب الموظفين المحليين.

١٠- وتصدى خبير آخر لما تواجهه البلدان غير الساحلية ذات الموارد الشحيحة من صعوبات كبيرة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي، ولاحظ مع ذلك أن النجاح حالف بلداناً مثل إثيوبيا وأوغندا ومالي. ولكنْ أشير إلى أن أوغندا تدين بالقسط الأوفر من نجاحها إلى تحرير الأنظمة. وشُدد على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي وفوائده تكون أكثر استدامة إذا ارتكزت على سياسة سليمة لا يشوبها تقلب أسعار السلع الأساسية.

- - - - -